في اسرائيل بدلاً من الذهاب الى المدارس. ويدلل على ذلك انخفاض عدد المتقدمين الى امتحان الثانوية العامة في قطاع غزة، من ١٢ ألف طالب في العام ١٩٦٨، الى ٧٨٠٠ طالب في العام ١٩٨٤[١٤].

قوة العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة

بلغ اجمالي قوة العمل في الاراضي المحتلة ٢٦٩,٢ ألف شخص، يمثلون ٣٦ بالمئة من السكان الذين تزيد أعمارهم على ١٤ سنة، في نهاية العام ١٩٨٦؛ مقارنة مع ١٤٦,٦ ألف شخص يمثلون ٣٠ بالمئة من السكان الذين تزيد أعمارهم على ١٤ سنة في نهاية العام ١٩٦٨[١٥]. ويمكن تمييز ثلاث مراحل لنمو قوة العمل في الضفة الغربية. تمتد المرحلة الاولى من العام ١٩٦٩ وحتى نهاية العام ١٩٧٤، حيث شهدت هذه الفترة انتعاشاً في الاقتصاد الاسرائيلي أدى الى نمو قوة العمل في الضفة الغربية بمعدل ٣,٩ بالمئة سنوياً، أي بزيادة ١,٤ بالمئة على معدل النمو السكاني. وامتدت المرحلة الثانية من منتصف السبعينات وحتى بداية الثمانينات، وشهدت ركوداً في الاقتصاد الاسرائيلي ترافق مع زيادة عوامل الجذب للعمل في الخارج، وخاصة في الدول النفطية، بسبب الارتفاع الهائل في أسعار النفط. وتبعاً لذلك، انخفض معدل نمو قوة العمل في الضفة الى حوالى ٠,١٧ بالمئة، وهو يقل كثيراً عن معدل النمو السكاني البالغ ١,٧ بالمئة سنوياً في تلك الفترة. وعاد معدل نمو قوة العمل الى الارتفاع في السنوات الاخيرة، ليبلغ ٣,٦ بالمئة سنوياً، نتيجة لارتخاء معدلات الهجرة الى الخارج، وعودة جزء من المهاجرين الى الضفة الغربية، بعد أزمة اسعار النفط وتقلّص فرص العمل في الدول العربية. ولم يشهد قطاع غزة مثل هذه التقلبات الحادة في معدل نمو قوة العمل، الذي بلغ ٤,٧ بالمئة للفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٤، و٣,٧ بالمئة للفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥[١٦]. ويعود سبب استقرار الوضع في غزة الى كونها لم تشهد موجات من الهجرة الى الخارج في السبعينات، بسبب توفر فرص العمل داخل اسرائيل.

وتتوزع قوة العمل الفلسطينية بين العمل في الضفة والقطاع والعمل في اسرائيل بنسبة ١:٢ تقريباً، ويتركز العمال الفلسطينيون في الضفة والقطاع في قطاع الخدمات، ثم الزراعة والصناعة، وأخيراً قطاع البناء، في حين يعمل العرب في اسرائيل في الاعمال السوداء، في قطاع البناء والخدمات، كما هو مبين في الجدول الرقم ١.

عانت الموارد البشرية للضفة والقطاع من عملية تشتت مزدوج بفعل استمرار الهجرة للعمل في الخارج، وابتلاع الاقتصاد الاسرائيلي لما يزيد على ثلث قوة العمل. ويأتي ذلك، بالضرورة، على حساب نمو الاقتصاد المحلي للضفة والقطاع[١٧]. ولا يظهر الجدول طبيعة الأعمال التي يقوم بها الفلسطينيون، خاصة في اسرائيل، والتي تتركز في المهن التي لا تتطلب مهارة خاصة وأجورها شديدة الانخفاض، وهذا يخلق مشكلة قلة فرص العمل المتاحة للمتعلمين، مما يدفعهم الى الهجرة الى الخارج في معظم الاحيان[١٨].

وتبدو مساهمة المرأة في العمل محدودة نسبياً في الضفة الغربية، على الرغم من انها أفضل من مساهمة المرأة في قطاع غزة؛ إذ انخفضت نسبة الاناث ضمن قوة العمل في الضفة الغربية من ١٩,٧ بالمئة العام ١٩٧٠ الى ١٣,٨ بالمئة العام ١٩٨٦. أما في قطاع غزة، فقد انخفضت نسبة الاناث العاملات الى قوة العمل الاجمالية، من ٦,٤ بالمئة العام ١٩٧٠ الى ٤,٥ بالمئة العام ١٩٨٦. وقد بلغت نسبة الاناث العاملات الى اجمالي الاناث اللواتي تتجاوز أعمارهن ١٤ سنة، حوالى ٩,٧ بالمئة في الضفة و٢,٨ بالمئة في غزة في نهاية العام ١٩٨٦[١٩].

وتعتبر معدلات الاجور للعاملين في المناطق المحتلة منخفضة، قياساً بمعدلات الاجور في